# ضبط وتحرير مكتبة السلطان قايتباي خلال العصر العثماني(*)

**عرض وتحليل**

**د. إنصاف عمر مصطفى**

**أستاذ الوثائق والأرشيف المساعد**
**كلية الآداب – جامعة القاهرة**
**Insafomar55@gmail.com**

انطلاقًا من مفهوم الوثائق وما تنتجه من معرفة هي ملك للعالم أجمع ، أخذت دار الكتب والوثائق القومية على عاتقها مهمة إصدار سلسلة بحثية تعمل على التعريف العلمي بالمجموعات الوثائقية المتنوعة والمحفوظة بدار الوثائق القومية، مما يساعد على إحداث حراك علمي في مجال البحوث التي تتخذ الوثيقة موضوعا لها . وعنوان السلسة هو : كراسات أرشيفية.

وتحتفظ مؤسسات ذاكرة المجتمع في مصر من متاحف ومكتبات وأرشيفات بملايين من هذه الوثائق بمختلف أشكالها المادية؛ يعود تاريخ أقدمها إلى الألف الرابع قبل الميلاد؛ ومن بين هذه الوثائق تحتفظ دار الوثائق القومية بالنصيب الأكبر منها؛ ويرجع تاريخ أقدم مجموعات الدار إلى القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، بينما يعود تاريخ أحدثها إلى الوقت الحاضر، وتتعلق بتاريخ مصر وعلاقتها بمحيطها الإقليمي وبالعالم.

وتتنوع الوثائق في موضوعاتها فمنها ما يتعلق بالنواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ومنها ما يتعلق بالنواحي الثقافية؛ كما تتنوع هذه الوثائق في لغاتها فإلى جانب الوثائق العربية التي تشكل القسم الأكبر من رصيد الدار، هناك وثائق باللغات الشرقية مثل: التركية والفارسية والعبرية، ووثائق باللغات الأوربية مثل: الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية.

---

(*) جيهان أحمد عمران (2019). ضبط وتحرير مكتبة السلطان قايتباي خلال العصر العثماني. القاهرة: دار الكتب الوثائق المصرية، دار الوثائق القومية، وحدة البحوث الوثائقية. (سلسلة كراسات أرشيفية ؛ ع3).

وإلى جانب التنوع في الموضوع واللغة هناك أيضًا التنوع في أشكال الوثائق، ما بين الوثائق المفردة والسجلات واللفائف والملفات والمطويات وغيرها من الوسائط الحديثة.

ولدي دار الوثائق القومية أكثر من 460 مجموعة وثائقية من أهمها مجموعة: (حجج الأمراء والسلاطين) وقد ضمتها اليونسكو لسجل ذاكرة العالم، والمحاكم الشرعية وديوان الروزنامة والفرمانات الشاهانية الصادرة من السلاطين العثمانيين، ومجموعات القرن التاسع عشر ومنها: ديوان المعية السنية، والديوان الخديوي، ديوان الجهادية، ديوان البحرية، وديوان التجارة والأمور الإفرنجية، وغيرها من الدواوين، هذا بالإضافة إلى وثائق المديريات والإدارة المحلية، بالإضافة إلى مجموعة سجلات تعداد النفوس، والتي تضم معلومات ديموغرافية عن سكان مصر في عصري محمد علي وإسماعيل من حيث عدد سكان كل قرية وحي وتصنيفاتهم.

ومن أهم المجموعات الوثائقية الممتدة من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا: وثائق مجلس النظار ومجلس الوزراء منذ إنشائه في عام 1878 وحتى قرب وقتنا الحاضر، وكذلك وثائق وزارة الخارجية المصرية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الستينيات، كما تقتني الدار وثائق مجلس بلاط الملك، ووثائق وزارات التعليم والصحة والإسكان وغيرها من والوزارات الحالية؛ ومذكرات بعض الزعماء والقادة السياسيين منهم: مصطفي كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وإبراهيم الهلباوي وغيرهم، ووثائق الحركة الوطنية المصرية بمراحلها المختلفة.

إن وثائق مصر كدولة محورية في محيطها الإقليمي ودورها العالمي ليس ملكًا لمصر وحدها؛ بل لكل العرب والعالم أجمع باعتباره تراثًا وثائقيًا حضاريًا للإنسانية.

وانطلاقًا من أهم إستراتيجيات دار الوثائق القومية وهي "المساهمة في إنتاج المعرفة" و"تعزيز الهوية الوطنية" و"إتاحة البيانات والمعلومات"، فقد بدأت دار الوثائق القومية إصدار سلسلة بحثية، تعمل على التعريف العلمي بالمجموعات الوثائقية المختلفة بالدار بشكل دقيق ومتكامل للإسهام في إتاحة مجالات بحثية متعددة أمام المهتمين والدارسين، علاوة على تنمية الوعي الوثائق لدي غير المتخصصين وتعريفهم بأهم مقتنيات دار الوثائق القومية.

والإصدار الثالث من هذه السلسلة وخرج للنور عام 2019 م ، هو كتاب بعنوان :"**ضبط وتحرير مكتبة السلطان قايتباى خلال العصر العثماني**"؛ وهذا الكتاب يقدم لنا نصا وثائقيا نادرا قامت بدراسته أ. د جيهان عمران أستاذة الوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة وهذا النص هو لوثيقة ضبط مكتبة من مكتبات المساجد التي أنشئت في العصر المملوكي الجركسي وهي مكتبة السلطان الملك الأشرف قايتباي التي وقفها بجامعه وتربته بصحراء المماليك، وقد تم تحريرها خلال العصر العثماني ، وقد صدرت عن محكمة الباب العالي ، والوثيقة مؤرخة بغرة محرم 1110هـ/ 1698م .

وتأخذنا المؤلفة في رحلة كشفية تضيء من خلالها الكشف عن رصيد مكتبة إسلامية تأسست في العصر المملوكي ، وكانت قائمة حتي تاريخ تحرير الوثيقة داخل مؤسسة

( مدرسة – دينية – تعليمية ) كي يستفيد منها طالب العلم والباحث والقارىء.

وتأسيسا علي هذه الملاحظة نجد أن إجراء تحرير مقتنيات هذه المكتبة يعد بمثابة فهرس مفصل دقيق مسجل فيه عناوين الكتب المحفوظة والموقوفة بمكتبة السلطان قايتباى .

والكتاب محل العرض يسلط الضوء بشكل متوازن على كافة المحاور التي يعالجها .

بأسماء المؤلفين . هذه دراسة لوثيقة ضبط مكتبة إسلامية وتحريرها خلال العصر العثماني أوائل ق 12هـ/ أواخر ق17م صدرت بعد الإذن من شيخ الإسلام قاضي القضاة بمحكمة الباب العالي. الوثيقة المؤرخة بسجلات المحكمة في غرة محرم 1110هـ/ 10 يوليو 1698م، وذلك لإحدى مكتبات المساجد في مصر المملوكية، وهي مكتبة السلطان الملك الأشرف أبو النصر قايتباي الجركسي المحمودي الأشرفي الظاهري 826هـ/ 1423م-901هـ/ 1496م والتي وقفها بجامعه وبتربته بصحراء "قايتباي" بجبانة المماليك. حيث إن هذه المكتبة ضمن مجموعة بنائية متكاملة للسلطان قايتباي أثر رقم 99 بدأ بعمارتها في شوال 874هـ/ 1470م وتتكون من مسجد ومدرسة وخانقاة وضريح وسبيل وكُتاب ومئذنة وربع كبير للصوفية ومقعد، ومدرسة صغرى خاصة بدفن أولاده وحوش لسقي الدواب وتقع حجرة المكتبة داخل مدرسة السلطان قايتباي بالإيوان البحري في الشمال الغربي – الذي يلي إيوان القبلة الكبير – وحيث يتكون هذا الإيوان البحري من ثلاثة أجزاء وهي: الصدر والسدلة يمين صاعد الإيوان والسدلة يسار صاعد الإيوان، فإن الطريق للمكتبة من الباب الذى على يمين صاعد السدلة اليسرى، وهي تلك الحجرة التي أشارت إليها نص حجة وقف السلطان قايتباي بوزارة الأوقاف رقم 886 لسنة 879هـ/ 1475م بأنها خلوة لخزن المصاحف والربعات والكتب التي بالجامع، وقد عين لها الواقف موظف وهو "خازن الكتب" على أن يكون من أهل الخير والدين يتولى حفظ وتنظيف الكتب والخزانة من الغبار وغير ذلك مما تتأذى به، وقد رتب الواقف للخازن مائتي درهم شهريا أو ما يقوم مقام ذلك من النقود، ورطلان بالمصري خبز يوميا. وجاء وصف السخاوي لهذه المكتبة بأنها "خزانة كتب شريفة جليلة منيفة.

وقد أشارت وثيقة الدراسة إلى المكتبة بأنها خزنتا أوقاف السلطان قايتباي من الكتب والمجلدات والأجزاء والأوراق كما أشار الأستاذ حسن عبد الوهاب أن مقتنيات المكتبة قد نقلت إلى دار الكتب المصرية خوفًا عليها من الضياع[2].

إن وثيقة الدراسة التي أشار إليها النص بأنها "دفتر مبارك" هي عبارة عن إجراء ضبط وتحرير ما وجد بخزنتي أوقاف السلطان قايتباي سنة 111هـ/ 1698م وذلك بعد وفاة خازن كتب المكتبة وهو القاضي "أحمد الذهبي" لتسليم مقتنيات المكتبة إلى الخازن – حينذاك – "حسن سليم الجاروني ومن شركه" وذلك في حضور كل من ناظر الوقف "سليمان أغا" من أعيان أغاوات دار السعادة، وحضور "أحمد أفندي" الوكيل الشرعي عن ورثة خازن الكتب المتوفي. وحضور كتبة الوقف وهم: "القاضي أحمد بن القاضي سليمان النوبي، والقاضي منصور بن الشيخ مانح، والشيخ محمد بن الشيخ محمد"، هذا بجانب حضور مجموعة من شيوخ مدرسة السلطان قايتباي منهم شيخ حضور المدرسة "محمد عاشور" وبواب المدرسة "لطفي منوفي" وغيرهم من أرباب الوظائف بالوقف.

ويوضح نص وثيقة الدراسة أن إجراء تحرير مقتنيات المكتبة قد تم بمعرفة كل من وكيل ورثة الخازن المتوفي، والشيخ "يوسف الدماضي الصحاف" وبعد إجراء تسليم مقتنيات المكتبة إلى خازن الكتب حينذاك تم وضعها بالخزنتين بمعرفة المعنيين لضبط ذلك من الشهود العدول بمحكمة الباب العالي وهما: مولانا "درويش أفندي" ورفيقة "الشيخ علي الوفائي" الموقع اسمه في نهاية الوثيقة كشاهد أو كاتب الوثيقة بسجل محكمة الباب العالي، يلي ذلك مباشرة بنص الوثيقة تحرير مفصل لمقتنيات المكتبة من المصاحف والكتب والمجلدات والأجزاء والأوراق، وذلك بكتابة رؤوس موضوعات الكتب وعدد الكُتب إجمالا بكل رأس موضوع ثم ما يندرج تحت كل منها من عناوين الكتب موضحا بكل عنوان عدد القطع الموجودة منه داخل المكتبة.

وتتضح أهمية وثيقة الدراسة باعتبارها مصدرا أوليا وأساسيا في الكشف عن رصيد مكتبة إسلامية تأسست في العصر المملوكي سنة 879هـ/ 1475م وكانت قائمة حتى تاريخ تحرير الوثيقة داخل مؤسسة – مدرسة – دينية تعليمية كي يستفيد منها طالب العلم والباحث والقارئ، وإجراء تحرير مقتنيات هذه المكتبة والتي يرجع إلى سنة 1110هـ/ 1698م يُعد بمثابة فهرس مفصل دقيق مسجل فيه عناوين الكتب المحفوظة والموقوفة بمكتبة السلطان قايتباي، التي لم يرد لها ذكر أو إشارة في حجة الوقف رقم 886 بوزارة الأوقاف لسنة 879هـ/ 1475م التي شمل نصها توصيف كامل لعمارة الواقف – السلطان قايتباي – بجبانة المماليك والأوقاف الموقوفة عليها، كما تُعد وثيقة الدراسة أحد المؤشرات للقياس الفكري الذى يمكن من خلاله رصد مستوى التنوع التعليمي والثقافي الذى كان سائدا في تلك الفترة الإسلامية بما تحويه عناوين الكتب من تعددية وتنوع الموضوعات التي تندرج تحتها، كما تضم العناوين حصرًا لبعض أسماء مؤلفي الكتب، والتي حرص السلطان قايتباي أو ناظر الوقف على اقتناء مؤلفاتهم لتزويد المكتبة بها من أجل إتاحتها للعلم.

وقد جاءت هذه الدراسة لتشمل ثلاثة محاور :

أولها : إلقاء الضوء على السمات العامة التي اتبعها كاتب الوثيقة في تحرير مقتنيات المكتبة، ثانيًا : فهرسة الوثيقة ونشرها واللوحات

ثالثًا : تحقيق لعناوين الكتب الواردة بنص الوثيقة ولأسماء مؤلفيها وأخيرًا كشاف بأسماء المؤلفين.

السمات العامة في تحرير مقتنيات المكتبة:

يتضح أن مقتنيات مكتبة السلطان قايتباي قد شملت عدد من المصاحف وأجزاء القرآن الكريم، ومجموعة متنوعة من الكتب المصنفة تحت رؤوس الموضوعات، وعند تحرير هذه المقتنيات بدأ كاتب النص بذكر المصاحف والأجزاء الموجودة بها وبيانها، فقد شملت خزانة المكتبة عدد ستة قطع من المصاحف الشريفة منهم مصحفان أحدهما كبير والآخر صغير حجما ومغطي بالجلد ومكتوب جميعه بالذهب ومن أجزاء القرآن الكريم أربع قطع أحدهما مدون بالخط الكوفي، ثم انتقل الكاتب إلى تحرير مقتنيات المكتبة من الأعمال المؤلفة وحصرها بالأسلوب التالي :

1- رؤوس موضوعات الكتب:

جاءت مجموعة كتب المكتبة مصنفة تحت خمسة من رؤوس الموضوعات الرئيسية وكما وردت هذه الموضوعات بترتيب نص الوثيقة هي: تفسير القرآن الكريم ، يليها الحديث الشريف، ثم فنون العلوم المتفرقات، ثم الفقه الحنفي، وأخيرًا كتب الفقه الشافعي.

ويتبع كل رأس موضوع إجمالي الرقم الحسابي لعدد قطع الكتب التي تندرج تحته وقد قيد هذا الرقم بعد كلمة "عدد" محددًا في رأس موضوع "تفسير القرآن الكريم" بأنها مجلدات "جلد، ويلي ذلك تفصيل ببيانات كتب كل رأس موضوع والتي شملت عنوان الكتاب يليه في كثير من المواضع اسم المؤلف، ثم تدوين الرقم الحسابي لعدد القطع المحفوظة منه من المجلدات أو الأجزاء أو النسخ بخزانة المكتبة.

وتعد وثيقة الدراسة أحد المؤشرات للقياس الفكري الذي يمكن من خلاله رصد مستوى التنوع التعليمي والثقافي الذي كان سائدا في تلك الفترة .

وختاما هذا الكتاب يحمل بعدا مهما في دراسة التاريخ الثقافي ، ويبرهن على توافر نصوص وثائقية معدة ومختارة بعناية تسهم بلا شك في إنتاج دراسات مميزة في موضوعات الوثائق التي تسهم في إنتاج المعرفة .

●●●